حكومة رأس الخيمة
Government of Ras Al Khaimah

دائرة التنمية الاقتصادية
Department of Economic Development

اجراءات مواجهة غسل الأموال وتمويل الارهاب

تعميم رقم (7) لسنة 2016

استراتيجية دائرة التنمية الاقتصادية – رأس الخيمة
2017-2015

الرؤية:
الريادة في الأداء لبناء اقتصاد تنافسي ومستدام

الرسالة:
تنظيم النشاط الاقتصادي ومتابعته ودعمه وترويجه؛ لتعزيز التنافسية والإبداع في التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة بالتعاون مع شركائنا في شفافية واحترام متبادل، بالاعتماد على كوادر وطنية مؤهلة، ونظم وتقنيات ذات كفاءة عالية.

القيم المؤسسية:
1. **التميز:** نحرص على تقديم خدمات ذات قيمة مضافة تلبي احتياجات المتعاملين وتوقعاتهم.
2. **المسؤولية:** نلتزم بمسؤولياتنا تجاه المتعاملين والمجتمع.
3. **الاحترام:** نحيط متعاملينا وشركاءنا وموظفينا بالعناية الكاملة في احترام متبادل.
4. **الشفافية:** نؤمن بالتواصل الواضح والصريح مع متعاملينا وشركائنا وموظفينا وموردينا.
5. **التعاون:** نثمن الشراكات وعلاقات التعاون مع موظفينا والجهات ذات الصلة.
6. **الإبداع والابتكار:** نوفر بيئة محفزة للإبداع والابتكار.

الخاصة بـ: وكلاء العقارات وتجار المجوهرات والمعادن النفسية والاحجار الكريمة والمحاميين والمستشارين القانونيين وكتاب العدل الخاصين والمحاسبين ومكاتب مزودي الخدمات.

في إطار جهود دائرة التنمية الاقتصادية براس الخيمة لتطوير الضوابط التنظيمية والرقابية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومواكبةً للتغيرات العالمية والمحلية في هذا المجال، وفقاً للقانون الاتحادي رقم 9 لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم 4 لسنة 2002 في شأن مكافحة جرائم غسل الأموال ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 38 لسنة 2014 وتوصيات مجموعة العمل المالي (فاتف FATF)، فان المتعاملين في الوساطة العقارية والمعادن الثمينة والاحجار الكريمة وتجار المجوهرات والمحاميين والمستشارين القانونيين والمحاسبين ومزودي الخدمات يخضعون جميعهم لالتزامات مواجهة غسل الاموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وذلك في الحالات التالية:

1. المتعاملين في المعادن الثمينة والاحجار الكريمة او المجوهرات عند اجراء أي معاملات نقدية مع عميل تعادل قيمتها او تتجاوز السقف المحدد (50000 درهم) او ما يعادلها من العملات الاجنبية عند اجراءها في معاملة واحدة او في معاملات متعددة يبدو انها مرتبطة مع بعضها البعض.
   - تشمل المعادن الثمينة الذهب، الفضة والبلاتنيوم، سواء كانت في هيئة عملات أو سبائك او بأي شكل مماثل أخر.
   - وتشمل الاحجار الكريمة الماس، والياقوت والزمرد والتنزانيت، والتحف ... الخ اما المجوهرات تعني الحلي الشخصية المصنوعة من المعادن الثمينة أو الاحجار الكريمة او اللؤلؤ.

2. المتعاملين في العقارات: كالوكلاء او الوسطاء او المطورين او المتعاملين في العقارات عند ابرامهم صفقات لحساب عملائهم تتعلق ببيع او شراء عقارات.
3. المحامون وكتاب العدل الخاصين والمحاسبين عند قيامهم بإجراء معاملات مالية او تنفيذها نيابة عن عملائهم فيما يتعلق بالأنشطة التالية:
   - شراء العقارات وبيعها.
   - ادارة الاموال او الاوراق المالية او غيرها من الأصول التي يمتلكها العميل.
   - ادارة الحسابات المصرفية او حسابات التوفير او حسابات الاوراق المالية.
   - تنظيم المساهمات لتكوين او تشغيل الشركات او تكوين او تشغيل او ادارة الاشخاص الاعتبارين او الترتيبات القانونية لشراء او بيع الكيانات التجارية.
4. مقدمو خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية: عند قيامهم بإعداد المعاملات او تنفيذها لصالح عميل فيما يتعلق بالأنشطة التالية:
   - العمل كوكيل للشركات الاعتبارية في تكوين الشركات.

• العمل او الترتيب لشخص اخر للعمل كمدير او سكرتير لشركة او كشريك متضامن او في منصب مماثل في شركة اعتبارية اخرى.
• توفير مكتب مسجل او عنوان عمل او مقر اقامة او عنوان للمرسلات او عنوان ادارى لشركة او لشركة تضامن او أي شخص اعتباري او ترتيب قانوني اخر.
• العمل (او الترتيب لشخص اخر كوصي لصندوق ائتماني صريح او تأدية وظيفة مماثلة لصالح شكل اخر من اشكال الترتيبات القانونية).
• العمل او الترتيب لشخص اخر كحامل اسهم اسم لشخص اخر.

مادة (1) التعريفات:

الدولة

دولة الإمارات العربية المتحدة

الإمارة

امارة راس الخيمة

الدائرة

دائرة التنمية الاقتصادية بالإمارة

الوحدة

وحدة المعلومات المالية لمواجهة غسل الاموال والحالات المشبوهة بالمصرف المركزي

الشركة

المنشأة المرخصة من الدائرة لغايات بيع المجوهرات والمعادن الثمينة والاحجار الكريمة أو للوساطة العقارية او مكاتب المحاماة او كتاب العدل الخاصين او المحاسبين او مكاتب مزودي الخدمات

صاحب حق الانتفاع

يقصد به الشخص الطبيعي، الذي يمتلك أو يمارس سيطرة فعالة على العميل ويشمل الشخص الطبيعي الذي تجرى المعاملة نيابة عنه، وكذلك الشخص الطبيعي الذي مارس سيطرة فعليه نهائية على شخص اعتباري أو كيان قانوني.

الشخص السياسي ممثل المخاطر

1. الأشخاص ذوي النفوذ:يقصد بهم الأشخاص الذين أوكلت اليهم أو سبق أن أوكلت إليهم:

– مهام عامة بارزة محلياً أو في دولة أجنبية، كرؤساء الدول او الحكومات والسياسيين رفيعي المستوى، والمسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى، والمسؤولين القضائيين، والعسكريين رفيعي المستوى، وكبار الموظفين التنفيذيين في الشركات المملوكة للدولة، ومسؤولي الأحزاب السياسية المهمين.

– مهام بارزة من قبل منظمة دولية وهم أعضاء الإدارة العليا– أي المديرين– ونوابهم واعضاء مجلس الإدارة أو المناصب التي تعادلها.

2. الأشخاص المقربون: يُقصَد بهم من يعرف على نطاق واسع وللعامة أنهم زملاء عمل مقربين أو مستشارين شخصيين للأشخاص ذوي النفوذ لا سيما المستشارين الماليين أو الأشخاص الذين يتصرفون بصفة قانونية مالية.
3. أفراد الأسرة: يُقصَد بهم الأشخاص الذي يرتبطون بالأشخاص ذوي النفوذ مباشرة (الأبوان، الإخوان، الأخوات، الأبناء والبنات)، أو من خلال الزواج، ومنهم الآتي:
الافراد الذين لديهم ملكية انتفاع مشتركة لكيان قانوني او ترتيب قانوني او أي علاقة عمل مقربة مع الفرد.
4. الافراد الذين لديهم ملكية انتفاع منفردة لكيان قانوني او ترتيب قانوني انشئ لمصلحة الفرد

إجراءات العناية الواجبة

تعني الحصول على مستندات ومعلومات اضافية للتحقق من هوية العملاء، الحصول على معلومات خاصة بالغرض من علاقة العمل وطبيعتها وايضاً الحصول على معلومات عن مصادر ثروة اموال العملاء، تعزيز المراقبة المستمرة لعلاقة الاعمال والتدقيق في العمليات التي يتم اجراؤها خلال مدة قيام هذه العلاقة للتأكد من أن العمليات تسير بشكل صحيح وفقا للمعلومات التي لديها عن العميل.

مادة (2) المسؤوليات العامة المتعلقة بمواجهة غسل الاموال وتمويل الارهاب:

- **مسؤولية الادارة العليا**

تكون الادارة العليا مسؤولة عن السياسات والاجراءات والانظمة والضوابط في الشركة التي تراعى بشكل واف وملائم متطلبات قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

- **الاسلوب المرتكز على المخاطر**

يجب على الشركة اعتماد اسلوب مرتكز على المخاطر لهذه القواعد ومتطلباتها ومنها:
1. تقييم لمخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب التي تواجها والتي تشمل (توعية عملائها والغرض من العلاقة، المنتجات والخدمات التي تقدمها والهدف منها التقنية التي تستخدمها).
2. تحدد الاجراءات المطلوبة لتقليل تلك المخاطر.
3. في اطار اعداد وتوصيف المخاطر يجب على الشركة ان تنظر على الاقل في اربعة عناصر خطر تتصل بالعلاقة وهى مخاطر العميل، مخاطر المنتج، ومخاطر البيئة، ومخاطر دوائر الاختصاص.
4. على الشركة ان تحدد أي عناصر مخاطر اخرى تتصل بعلاقة العمل خاصة الناجمة عن حجم أعمال الشركة وتعقيداتها وطبيعتها.

5. يجب ان يؤخذ توصيف المخاطر في هذا الاعتبار عند الحكم على شدة اجراءات العناية الواجبة والمراقبة المستمرة التي سيتم تطبيقها على العميل.

- **اعرف عميلك**

يجب على الشركة ان تعرف كل عميل لديها بما يتناسب مع توصيف المخاطر الخاص به.

- **الإبلاغ الفعال**

يجب على الشركة ان تتخذ تدابير فعالة للتأكد من اتمام الابلاغ الداخلي والخارجي في أي وقت يتم الكشف عن غسل اموال او تمويل ارهاب او الاشتباه بذلك.

- **متطلبات التحري والتدريب المناسب**

يجب على الشركة ان تضع اجراءات للتحري عن خلفية الموظفين بشكل كاف لضمان الالتزام بالمعايير الراقية عند تعين موظفين او مسؤولين، وان تضع برنامج تدريباً مستمراً ومنسباً على مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب للموظفين بها.

- **الدليل على الامتثال**

يجب على الشركة ان تكون قادرة على توفير وثائق تثبت التزامها بمتطلبات قوانين مواجهة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

مادة (3) برنامج مواجهه غسيل الاموال وتمويل الارهاب:

- يجب على الشركة وضع برنامج لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- يجب أن يكون نوع ومدى التدابير التي اعتمدتها الشركة كجزء من برنامجها تراعي مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحجم وتعقيد وطبيعة أعمالها.

- يجب أن يتضمن البرنامج كحد ادنى ما يلي:

أ- العمل على انشاء وتطوير السياسات والإجراءات والأنظمة والضوابط الفعالة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وابلاغ موظفي الشركة بتلك السياسات والضوابط .

ب- إجراءات التحري المناسبة للتأكد من تطبيق أفضل المعايير عند تعيين المسؤولين والموظفين، وابقاء الموظفين على علم بالتطورات الخاصة بالتقنيات واساليب غسل الاموال وتمويل الارهاب والتفسير الواضح لكافة قوانين غسل الاموال وتمويل الارهاب والمتطلبات الناشئة عن القانون والتعليمات.

ت- برنامجاً تدريبيًا ومستمرًا حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمسؤولين والموظفين.

ث- إنشاء قسم تدقيق مستقل، والموارد كافية لاختبار مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والأنظمة والضوابط الخاصة بمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) بما في ذلك الاختبار على أساس العينات.

ج- تقييم ومراجعة سياسات الشركة والإجراءات والانظمة والضوابط فيها بصورة مستمرة ومناسبة.

ح- يجب ان تكون سياسات وإجراءات ونظم وضوابط الشركة الخاصة بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ذات حساسية تجاه المخاطر وملائمة وكافية مع مراعاة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحجم وتعقيد وطبيعة أعمال الشركة.

خ- ترتيبات مناسبة لإدارة الامتثال.

مادة (4) اجراءات العناية الواجبة:

المقصود ببذل العناية الواجبة تجاه العملاء اتخاذ جملة من الإجراءات تتضمن:

- على الشركات الخاضعة لأحكام هذه التعليمات الاطلاع على الوثائق الرسمية للتعرف على هوية العميل وطبيعة نشاطه مع الحصول على نسخة من هذه الوثائق موقعة من قبل الموظف المختص بما يفيد أنها نسخة طبق الأصل.
- على الجهات الخاضعة لأحكام هذه التعليمات اتخاذ الإجراءات المناسبة للتحقق من صحة البيانات والمعلومات التي حصلت عليها من العميل وذلك من خلال مصادر محايدة وموثوق بها بما في ذلك الاتصال بالجهات المختصة المصدرة للوثائق الرسمية المثبتة لهذه البيانات والرجوع للموقع الإلكتروني لدائرة مراقبة الشركات.

يراعى في إجراءات التعرف على هوية الشخص الطبيعي وعلى نشاطه ما يلي:

أ- أن تشمل بيانات التعرف عليه الاسم الكامل للعميل وجنسيته وتاريخ ومكان الولادة ورقم جواز السفر والعنوان الحالي والدائم لمكان إقامته الفعلية والغرض من علاقة العمل وطبيعتها وأي معلومات أخرى ترى ضرورة في الحصول عليها.

ب- يتعين على الشركات الخاضعة لأحكام هذه التعليمات في حال التعامل مع الأشخاص ناقصي أو عديمي الأهلية الحصول على المستندات المتعلقة بهم وبمن يمثلهم قانوناً، حسب مقتضى الحال، وذلك وفقاً لأحكام البند (1) من هذه الفقرة.

ت- في حال تعامل الجهات الخاضعة لأحكام هذه التعليمات مع شخص موكل من العميل فيجب الحصول على الوكالات العدلية اللازمة لتوكيل هذا الشخص والاحتفاظ بصورة مصدقة عنها، كما يجب التعرف والتحقق من هوية العميل والوكيل طبقاً لإجراءات التعرف على هوية العميل المنصوص عليها في هذه التعليمات.

يراعى في إجراءات التعرف على الشخص الاعتباري وعلى نشاطه ما يلي:

أ- أن تشمل بيانات التعرف عليه اسمه وشكله القانوني وعنوان مقره ونوع النشاط الذي يمارسه ورأسماله وتاريخ ورقم تسجيله لدى الجهات المختصة بما في ذلك رقم منشأه و وأرقام الهواتف الخاصة به والغرض من علاقة العمل وطبيعتها وأسماء المالكين وعناوينهم وحصص ملكيتهم في الشخص الاعتباري وأسماء المفوضين بالتوقيع عنه والترتيب القانوني وبحيث تكون الشركات الخاضعة لأحكام هذه التعليمات على علم بالأحكام التي تنظم صلاحيات اتخاذ قرارات ملزمة للشخص الاعتباري وأي معلومات أخرى ترى ضرورة في الحصول عليها.

ب- أسماء وعناوين الشركاء والمساهمين الذين تزيد نسبة مساهمتهم عن (5٪) من رأس مال الشركة.

ت- أن يتم التحقق من وجود الشخص الاعتباري وكيانه القانوني وأسماء المالكين والمفوضين بالتوقيع عن طريق المستندات اللازمة وما تتضمنه من معلومات ومثالها عقد التأسيس والنظام الأساسي والشهادات الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة والغرف الصناعية والتجارية ودائرة مراقبة الشركات بالإضافة إلى ضرورة الحصول على شهادة رسمية صادرة عن جهة مختصة في حال كون الشركة مسجلة في الخارج.

ث- الحصول على المستندات الدالة على وجود تفويض من الشخص الاعتباري للأشخاص الطبيعيين الذين يمثلونه وطبيعة علاقتهم به والتعرف على هويتهم ونشاطهم طبقاً لإجراءات التعرف على هوية العميل ونشاطه المنصوص عليها في البند (1) من الفقرة من هذه المادة والتحقق من عدم وجود مانع قانوني يحول دون التعامل معهم والحصول على نماذج من تواقيعهم.

يراعى في إجراءات التعرف على المستفيد الحقيقي ما يلي:

أ- اتخاذ إجراءات مناسبة للتحقق من هوية المستفيد الحقيقي كالاطلاع على بيانات أو معلومات يتم الحصول عليها من وثائق وبيانات رسمية وبحيث تولد القناعة لدى الشركات الخاضعة لأحكام هذه التعليمات بأنها على علم بهوية المستفيد الحقيقي.

ب- الطلب من العميل تقديم تصريح خطي يحدد فيه هوية المستفيد الحقيقي وبحيث يتضمن التصريح على الأقل معلومات التعرف على هوية العملاء.

ت- الحصول على معلومات حول الأحكام التي تنظم عمل الشخص الاعتباري بما في ذلك هيكل الملكية والإدارة المسيطرة عليه.

ث- تلقي المعلومات حول عرض علاقات الأعمال والطبيعة المقصودة منها.

ج- القيام بمراقبة مستمرة للعمليات على أساس المخاطر.

وتشمل المراقبة فيما يتعلق بالعميل لدى الشركة، الامور التالية:

• تحري المعاملات المبرمة بموجب علاقة العمل مع العميل لضمان اتساق هذه المعاملات مع معرفة الشركة بالعميل وعمله، وتوصيف المخاطر الخاص به، وعند الضرورة، مصدر دخله وثروته.

• مراجعة سجلات الشركة حول العملاء لضمان أن الوثائق والبيانات والمعلومات التي تم جمعها من خلال اجراءات العناية الواجبة والمراقبة المستمرة للعميل يتم تحديثها باستمرار.

• القيام بإجراءات العناية الواجبة بالأشخاص السياسيين ذوي المخاطر والعملاء الآخرين ذوي (المخاطر العالية)العملاء من الدول عالية المخاطر طبقا لتعريف فاتف FATF، العمليات المعقدة أو تلك غير واضحة الهدف الاقتصادي أو القانوني، العمليات التي تتم بدون مواجهة مباشرة مع العميل، العملاء الغير مقيمين والعمليات التي تعتبرها الشركة عالية المخاطر(الحصول على موافقة الإدارة العليا قبل بدء عالقة الأعمال أو القيام بعملية منفردة.

• تطبق الشركة إجراءات العناية الواجبة عند:

1. بناء علاقة عمل مع العميل.
2. إبرام معاملة منفردة لصالح العميل بقيمة تبلغ قيمة مبلغ الحد.
3. الاشتباه بتورط العميل بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب.
4. يجب على الشركة أن تطبق إجراءات العناية الواجبة على العملاء الحاليين.
5. حدوث تغير جوهري في طبيعة العميل أو ملكيته.
6. وجود شك في صحة أو دقة المعلومات السابق جمعها المتعلقة بالعميل.
7. معاملة مهمة على وشك أن تتم مع العميل أو لصالحه.
8. وجود سبب آخر قد تجده الشركة مناسب لذلك.

• إذا لم تكن الشركة قادرة على تحديد هوية العميل باستخدام مصدر معلومات موثوق ومستقل، يجب عليها الاتي:

أ- القيام في الحال بإنهاء أية علاقة مع العميل.

ب- النظر في مدى ضرورة رفع تقرير معاملة مشبوهة إلى وحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة.

مادة (5) الاعتماد على الغير:

يجوز للشركة الاعتماد على اطراف ثالثة تتولى التعريف او الوساطة او اطراف اخرى تتولى تنفيذ تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء الا ان تظل الشركة مسؤولة مسؤولية كاملة عن تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء والمراقبة عليهم.

مادة (6) الابلاغ عن العمليات المشبوهة:

استنادا للمادة (7) من قرار مجلس الوزراء رقم 38 لسنة 2014 في شأن اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تلتزم الشركات والعاملون فيها إبلاغ وحدة المعلومات المالية، دون تأخير، بأي معاملات مالية أو أي محاولات للقيام بهذه المعاملات، بصرف النظر عن قيمتها، وذلك في الحالات التالية:

أ- إذا اشتبهت أو توفرت لديها أسس معقولة للاشتباه في أن هذه المعاملات تتم على أموال تشكل متحصلات جريمة.

ب- أو لها صلة أو ارتباط بتمويل الإرهاب أو يُعتزم استخدامها في ارتكاب أفعال إرهابية من قبل منظمات إرهابية أو أشخاص يمولون الإرهاب.

ويتم الابلاغ الى المدير التنفيذي مسؤول وحدة مواجهة غسل الاموال والحالات المشبوهة– مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي بأبوظبي.

هاتف : 0091726668496

فاكس 0091726674501

بريد إلكتروني: cbuaeamlscu@cbuae.gov.ae

مادة (7) حفظ السجلات:

1- على الشركات الخاضعة لأحكام هذه التعليمات الاحتفاظ بالسجلات والمستندات والوثائق المتعلقة بما تجريه من عمليات محلية أو دولية بحيث تتضمن البيانات الكافية للتعرف على هذه العمليات بما في ذلك سجلات بيانات التعرف المتعلقة بإجراءات العناية الواجبة بشأن هوية العميل والمستفيد الحقيقي مدة خمس سنوات على الأقل من تاريخ إنجاز العملية أو إنهاء التعامل مع العميل حسب مقتضى الحال وتحديث هذه البيانات بصفة دورية.

2- على الشركات الخاضعة لأحكام هذه التعليمات إعداد ملفات خاصة بالعمليات التي يشتبه بأنها مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب تحفظ فيها صور عن الإخطارات والبيانات والمستندات لهذه العمليات، لمدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ الإخطار أو لحين صدور قرار قطعي من المحكمة المختصة أيهما أطول.

3- يجب تحديث المعلومات بشكل دوري ومستمر أو عند ظهور شكوك بشأنها في أي مرحلة من مراحل التعامل، وتوفير نظام معلومات متكامل لحفظ السجلات

والمستندات بما يمكن إجابة طلب الوحدة والسلطات الرسمية المختصة بالوقت المحدد.

العملاء قيد التحري

يجب على الشركة أن لا تعدم أي سجلات تتعلق بعميل محتمل أو عملاء حاليين قيد التحري، دون التشاور مع وحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة.

مادة (8) نظام الانضباط:

يجب على الشركة تعيين أو تكليف موظف للعمل كمسئول انضباط يتولى وضع سياسات بشأن مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وفقا للضوابط التي تحددها المصرف المركزي والجهة الرقابية وتمكينه من العمل باستقلالية تامة والتي منها:

- ضبط علميات غسل الاموال ومكافحة تمويل الارهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة.
- الاطلاع على السجلات و وتلقي البيانات عن المعاملات المشبوهة وفحصها ودراستها واتخاذ القرار بإخطار الوحدة او حفظها مع بيان الاسباب بسرية تامة.
- مراجعة النظم والاجراءات الخاصة بمواجهه عمليات غسيل الاموال ومكافحة الارهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة ومدى التزام المنشأة بتطبيقها واقتراح ما يلزم لتحديثها وتطويرها واعداد تقارير نصف سنوية عن ذلك لتقديمها الى الادارة العليا وارسال صورة منها الى الوحدة مرفقة بالملاحظات وقرارات الادارة العليا.
- وضع وتنفيذ برامج وخطط وتدريب الموظفين العاملين لدى المنشأة بشان ما يتعلق بغسيل الاموال ومكافحة الارهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة وسبل مواجهتها بالتنسيق مع الوحدة .
- التعاون مع الوحدة وتزويدها بما تطلبه من بيانات وتمكين العاملين لديها من الاطلاع على السجلات والمستندات اللازمة لممارسة اختصاصاتها.

مادة (9) قرارات مجلس الامن ذات الصلة والعقوبات:

يجب على الشركة ان تنشئ نظم وضوابط للامتثال إلى أحكام قرار مجلس الأمن رقم 1267(1999) وأي قرار آخر من قرارات مجلس الأمن واتخاذ الإجراءات المناسبة طبقاً لتعليمات السلطات المعنية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

مادة (10) التنبيه والسرية:

يحظر على الشركات أو مسؤوليها أو موظفيها الإفصاح لعملائهم أو أي طرف ثالث بأنه جرى تقديم معلومات للوحدة أو بأنه تم رفع تقرير يتعلق بالاشتباه في جريمة غسل أموال أو أنه يجري أو تم أو سيتم رفعه للوحدة أو بأنه تم إجراء تحقيق حول غسل الأموال

أو تمويل الإرهاب ولا يجوز الاتصال بالعميل مباشرة او بطريق غير مباشر لإخطاره بما تم حياله من اجراءات، الا بطلب خطى من الجهة الرقابية المعنية .

مادة (11) الحصانة:

تعفى الشركة ومدراءها وملاكها وموظفوها وممثلوها المرخص لهم قانونا من المسؤولية الجنائية أو المدنية أو الإدارية التي يمكن أن تترتب عند تقديم المعلومات المطلوبة وذلك ما لم يثبت أن البلاغ قد تم بسوء نية، طبقا لأحكام المادة 20من القانون الاتحادي9لسنة 2002 في شأن تجريم غسل الاموال.

مادة (12) العقوبات:

يجب على الشركة الامتثال لأحكام القانون الاتحادي رقم 9 لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم 4 لسنة 2002 في شأن مكافحة جرائم غسل الأموال ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 38 لسنة 2014 والمرسوم بقانون اتحادي رقم 1 لسنة 2004 في شأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب المذكورة، وفي حالة عدم الامتثال، قد تتعرض الشركة أو موظفيها ومدراءها/ مالكها إلى عقوبات وفقا للقوانين والاجراءات المعمول بها.

مادة (13) الموقع الالكتروني لـ فاتف FATF:

تنصح الشركات والكيانات المشار إليها أعلاه بالدخول إلى موقع فاتف FATF على شبكة الانترنت: www.fatf-gafi.org ليحصلوا على إرشادات بشأن توصيات فاتف FATF وأفضل الممارسات المتبعة في تطبيق التزاماتهم ذات الصلة بمواجهة غسل الاموال/مكافحة تمويل الإرهاب.

مادة (14) مجال التطبيق:

تطبق هذه الاجراءات على وكلاء العقارات وتجار المجوهرات والمعادن النفسية والأحجار الكريمة والمحاميين والمستشارين القانونيين وكتاب العدل الخاصين والمحاسبين العاملين في دولة الامارات العربية المتحدة وتشمل كذلك المالك والمدراء والموظفين لهذه الشركات. وتطبق كذلك على الفروع والمؤسسات التابعة لشركات مؤسسة في دولة الامارات العربية المتحدة التي تعمل داخل نطاق إقليم أجنبي ال يطبق أي من هذه الاجراءات أو يطبق إجراءات أقل منها.

مادة (15) دائرة التنمية الاقتصادية:

وفقاً للقانون الاتحادي رقم 9 لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم4 لسنة 2002 في شأن مكافحة جرائم غسل الأموال ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب

قرار مجلس الوزراء رقم 38 لسنة 2014. فإنه قد أناط القانون بالدائرة مجموعة من الواجبات في مجال مكافحة غسل الأموال وهذه الواجبات هي سند صدور هذا التعميم:

1. وضع القواعد والأنظمة والنماذج والإجراءات الخاصة بمواجهة عمليات غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة التي يجب العمل بموجبها من قبل المنشآت المالية والمنشآت المالية الأخرى والتجارية والاقتصادية للتعرف على هوية العملاء والمستفيدين الحقيقيين ومراكزهم القانونية وحفظ السجلات ورفع تقارير المعاملات المشبوهة.
2. وضع الإجراءات والضوابط اللازمة للتحقق من التزام المنشآت المالية الأخرى والتجارية والاقتصادية الخاضعة لرقابتها بأحكام كافة التشريعات الخاصة بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة في الدولة.
3. اعداد حملات توعوية شاملة في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب والتنظيمات غير المشروعة تتضمن عقد دورات وندوات ودورات وبرامج تدريبية بصفة مستمرة ودورية للشركات الخاضعة لأحكام هذا التعميم بهدف زيادة الخبرة والمعرفة ورفع درجة الوعى بمخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب والتنظيمات غير المشروعة.
4. التأكيد على الشركات والمؤسسات بوجوب التقيد بالقوانين والانظمة والقواعد السارية بخصوص غسل الاموال وتمويل الارهاب والتنظيمات غير المشروعة.
5. متابعة تطبيق التعليمات الصادرة من الدائرة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب على الشركات الخاضعة لأحكام هذا التعميم.
6. التعامل مع المخاطر التي تحددها اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وذلك بالتنسيق مع الوحدة.
7. التأكيد على الشركات والمؤسسات بوجوب التقيد بممارسة النشاط الثابت بالترخيص الممنوح له من الدائرة.
8. إصدار القرارات المتعلقة بالجزاءات الإدارية التي توقع على المنشآت المالية الأخرى والتجارية والاقتصادية المخالفة لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له وأحوال توقيعها والتظلم منها. والجزاءات الإدارية التي يجوز للدائرة توقيعها وفقا للقانون هي:

أ- الإنذار.

ب- الغرامة المالية التي لا تقل عن (50.000) خمسين ألف درهم ولا تزيد على (500.000) خمسمائة ألف درهم

ت- منع المخالف من العمل في القطاع ذي الصلة بالمخالفة للمدة التي تحددها الدائرة.

تقييد صلاحيات أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية أو الإشرافية أو مدراءها والملاك المسيطرين بما في ذلك تعيين مراقب مؤقت.

ث- إيقاف مزاولة النشاط مدة لا تزيد على شهر.

ج- إلغاء الترخيص.

the period determined by DED.
d. Restricting the powers of members of the board of directors, members of t eh executive or supervisory management or its directors, and controlling owners, including the appointment of an interim supervisor.
e. Suspension of activity for a period not exceeding a month.
f. Cancellation of license.

2. The development of necessary measures and controls to verify the compliance by the other financial, commercial and economic establishments regulated by it with all statutes of anti-money laundering and countering the financing of terrorism and financing of unlawful organizations in the UAE.
3. The preparation of comprehensive awareness campaigns in the field of anti-money laundering and countering the financing of terrorism and financing of unlawful organizations, including continuous and periodical training courses, seminars, courses and programs for the companies regulated by this Circular in order to increase experience and knowledge and raise awareness of the risks of money laundering, financing of terrorism and financing of unlawful organizations.
4. Stressing companies and corporations' compliance with applicable statutes and regulations of money laundering, financing of terrorism and financing of unlawful organizations.
5. Follow-up of the application of the AML-CFT instructions issued by DED to the companies regulated by this Circular.
6. Handling the risks determined by the National Committee for Anti-Money Laundering and Countering the Financing of Terrorism in coordination with the Unit.
7. Stressing companies and corporations' compliance with practice of the activity mentioned in the license granted to it by DED.
8. Making decisions concerning the administrative violations to be imposed on the other financial, commercial and economic establishments which act in breach of this Law and its Executive Regulations and the resolutions in execution thereto, conditions of imposition and grievance procedures, and the administrative measures which DED may impose in accordance with the Law, namely:

a. Warning.

b. A fine of at least fifty thousand dirhams (AED 50,000) and not exceeding five hundred thousand dirhams (AED 500,000).

c. Preventing the violator from working in the concerned sector for

Cabinet Resolution No. (38) of 2014, and Federal Decretal Law No. (1) of 2004 Concerning Money Laundering and Financing of Terrorism. In case of incompliance, the company, its employees, directors or owners may be subject to penalties in accordance with applicable statutes and procedures.

Article (13) FATF Website

The abovementioned companies and entities are recommended to visit FAT website: www.fatf-gafi.org for guidance concerning FATF recommendations and best practices in the application of their AML-CFT obligations.

Article (14) Scope of Application

These measures shall apply to real estate agents, dealers of jewelry, precious metals and gems, advocates, legal consultants, private notaries and accountants operating in the UAE, including the owner, directors and employees of such companies. They also apply to the branches and corporations of the companies incorporated in the UAE and operating in a foreign territory that applies any of these or lesser measures.

Article (15) Department of Economic Development (DED)

According to Federal Law No. (9) of 2014 Amending Certain Provisions of Federal Law No. (4) of 2002 on the Incrimination of Money Laundering and its Executive Regulations, promulgated by Cabinet Resolution No. (38) of 2014, the Law has vested in DED a set of duties in the field of anti-money laundering. These duties are the prop of this Circular:

1. The development of the rules, regulations, forms and measures of anti-money laundering and countering the financing of terrorism and financing of unlawful organizations, which shall be adopted by the other financial, commercial and economic establishments to identify customers, real beneficiaries and their legal positions, keep records and refer reports of suspicious transactions.

enabling its officials to review necessary records and documents to exercise its competencies.

Article (9) – Relevant UN Security Council Resolutions and Sanctions

The company shall establish rules and regulations for compliance with UN Security Council Resolution 1267 (1999) and other UN Security Council resolutions and take suitable action according to the instructions of the concerned authorities in the UAE.

Article (10) Warning and Confidentiality

The companies, their officials or employees may not disclose to their customers or third parties that information has been furnished to the Unit, or that a report has been made concerning the suspicion of a money laundering crime, or that it is, has been or will be referred to the Unit, or that an investigation has been conducted concerning money laundering or financing of terrorism. The customer may not be directly or indirectly contacted to be informed of any measures initiated towards it, unless upon a written request from the concerned supervisory authority.

Article (11) Immunity

The company, its directors, owners, employees and legally authorized representatives shall be relieved from criminal, civil or administrative liability, which may arise on the provision of the requested information, unless report proves to be have been made in bad faith, according to Article (20) of Federal Law No. (9) of 2002 on the Incrimination of Money Laundering.

Article (12) Penalties

The company shall comply with Federal Law No. (9) of 2014 Amending Certain Provisions of Federal Law No. (4) of 2002 on the Incrimination of Money Laundering and its Executive Regulations, promulgated by

3. Information shall be updated periodically and continually or where there doubts concerning the same in any point of the deal, and an integrated information system shall be provided to keep records and documents in order to respond to the request of the Unit and competent official authorities on a timely basis.

Customers under Scrutiny

The company may not destroy any records concerning a potential customer or customers under scrutiny without consultation with the Anti-Money Laundering and Suspicious Cases Unit.

Article (8) Discipline System

The company shall appoint or designate an employee to act as discipline and conformity officer to develop AML-CFT policies according to the controls determined by the Central Bank and the supervisory authority, and enable him to work in complete independence, including:

- Detection of money laundering operations and countering the financing of terrorism and financing of unlawful organizations.
- Review of records and collection, consideration and study of data about suspicious transactions and making decision of notifying the Unit or holding them on file, and elaborating reasons in strict confidence.
- Review of regulations and measures of anti-money laundering and countering the financing of terrorism and financing of unlawful organizations, the scope of compliance by the establishment, proposing necessary actions of update and upgrade, drafting semiannual reports for referral to the senior management and sending a copy of the same to the Unit along with the remarks and decisions of the senior management.
- Development and implementation by the establishment of programs, plans and means of anti-money laundering and countering the financing of terrorism and financing of unlawful organizations and training of its employees in the same in coordination with the Unit.
- Cooperation with and providing the Unit with requested data and

Article (6) Reporting of Suspicious Operations

Subject to Article (7) of the Cabinet Resolution No. (38) of 2014 Concerning the Executive Regulations of the AML-CFT Law, the companies and their employees shall promptly report to the Financial Information Unit any financial operations or attempted operations, irrespective of their value, in the following cases:

a. if they suspect or have reasonable grounds to suspect that any such operations are made of the funds of proceeds of crime; or

b. are related or pertain to the financing of terrorism or are intended to be used in the commission of acts of terrorism by terrorist organizations or terrorism financing persons.

The Executive Director in charge of the Anti-Money Laundering and Suspicious Cases Unit – the Central Bank of the UAE – Abu Dhabi shall be notified.

Tel: 0091726668496

Fax: 0091726674501

E-mail: cbuaeamlscu@cbuae.gov.ae

Article (7) Bookkeeping

1. The companies regulated by these Instructions shall keep the records and documents related to its local and international operations, which include sufficient information on such operations, including the identification data records of due diligence measures concerning the identity of the customer and the real beneficiary, for at least five years from the date of accomplishment of the operation or termination of dealing with the customer, as the case may be, and update this data on a periodical basis.

2. The companies regulated by these Instructions shall prepare special files of the operations suspected to be related to money laundering or financing of terrorism, and keep in the same copies of the notices, data and documents of these operations for at least five years from the date of notification or until a final ruling is issued by the competent court, whichever is longer.

objective, and operations done without face-to-face confrontation with the customer, nonresident customers and the operations deemed high risk by the company), and the senior management's consent shall be obtained before the commencement of business relationship or the implementation of an individual operation.

- The company applies due diligence measures on:
  i. the creation of a business relationship with the customer.
  ii. the conclusion of an individual operation in favor of the customer in a value exceeding the threshold.
  iii. suspecting that a customer is involved in money laundering or financing of terrorism.
  iv. the company shall apply due diligence measures to current customers.
  v. a material change in the nature or ownership of business.
  vi. having doubt in the correctness or accuracy of the information previously gathered about the customer.
  vii. a significant transaction is about to be done with or in favor of the customer.
  viii. another reason which the company may deem appropriate for that action.
- If the company is unable to identify the customer through a separate, reliable source of information, it shall:
  a. immediately terminate any relationship with the customer.
  b. consider the necessity of referring a suspicious transaction report to the Anti-Money Laundering and Suspicious Cases Unit.

Article (5) Reliance on Third Parties

The company may rely on third parties to make identification or mediation or third parties to implement due diligence measures towards the customers, provided, however, that the company will remain fully responsible for and monitor due diligence measures towards customers.

that there is no legal impediment that prevents dealing with them and their signature specimens be obtained.

Identification measures of the real beneficiary shall take into account:

a. Appropriate measures shall be adopted to verify the identity of the real beneficiary such as reviewing the data or information to be obtained from official documents and data, as to satisfy a company regulated by these Instructions that it is aware of the identity of the real beneficiary.

b. The customer is requested to submit a written statement determining the identity of the real beneficiary, which shall, at minimum, include the identification information of customers.

c. Information is obtained concerning the provisions that govern the operation of a legal person, including ownership structure and control.

d. Information is received about business relationships and intended nature.

e. Operations are put under risk-based ongoing monitoring.

Monitoring of a customer of a company shall include the following issues:

- The transactions concluded by virtue of the business relationship with the customer shall be scrutinized to ensure that these transactions are in accord with the company's knowledge of the customer and its business, respective risk description and, when necessary, the source of income and wealth.
- The company's customer records shall be reviewed to ensure that the documents, data and information gathered through due diligence and ongoing monitoring measures of the customer, and the same shall be continually kept up-to-date.
- Due diligence measures of PEPs, other high risk customers and customers from high risk countries according to FATF's definitions: (sophisticated operations, operations without clear economic or legal

accordance with sub-clause (1) of this clause.

c. In case of dealing with a person authorized by the customer, the entities regulated by these Instructions shall obtain necessary proxies for authorization of such person and keep a certified copy of the same. They shall also identify and verify the identity of the customer and proxy according to KYC measures herein.

The identification measures of a natural person and his/her activity shall take into account:

a. Identification information shall include his/her name, legal form, domicile, type of activity, capital, date and number of registration with the competent authorities, including the number of the establishment's license, phone numbers, purpose and nature of the business relationship, names, addresses and shares of owners of the legal person, names of authorized signatories and legal arrangement, as the companies regulated by these Instructions shall be aware of the provisions that govern decision making powers binding to the legal person and any other information which they deem necessary to obtain.

b. Names and addresses of the partners and shareholders whose shareholding exceeds 5% of the company's capital.

c. The existence, legal entity, names of owners and authorized signatories shall be verified through necessary documents and included information such as the memorandum and articles of association, the certificates issued by the Ministry of Industry and Commerce, the Chambers of Commerce and Industry, the Companies Control Department, and an official certificate issued by a competent authority shall be obtained if the company is registered offshore.

d. Supporting documents of an authorization from the legal person to natural persons representing it and the nature of their relationship shall be obtained and their identity and activity be identified according to customer identity and activity identification measures (KYC) mentioned in clause (1) of this Article. Also, it shall be verified

and controls, including sample based testing.

e. continuous and appropriate assessment and review of the company's policies, measures, regulations and controls.

f. The company's AML-CFT policies, measures, regulations and controls shall be risk-sensitive, appropriate and adequate, having regard to money laundering and financing of terrorism risks, and size, complexity and nature of the company's business.

g. Appropriate compliance management arrangements.

Article (4) Due Diligence Measures

Due diligence towards customers means the adoption of a set of measures that include the following items:

- The companies regulated by these Instructions shall review official documents to identify the customer's identity and nature of activity and obtain a copy of these documents signed by the competent official to the effect that it is a true copy.
- The entities regulated by these Instructions shall adopt appropriate measures to verify the correctness of the data and information obtained from the customer through impartial reliable sources, including approaching the competent bodies that issued the official documents supporting such data and referring to the website of the Companies Control Department.

Identification of the identity and activity of a natural person shall take into account:

a. Identification information shall include the customer's full name, nationality, date and place of birth, passport number, current and permanent address of residence, purpose and nature of the business relationship, and any other information considered necessary to obtain.

b. In case of dealing with incapacitated persons, the companies regulated by these Instructions shall obtain the documents pertaining to them and their legal representatives, as the case may be, in

• Effective Reporting

The company shall adopt effective measures to make sure that internal and external reporting are made at any time money laundering or financing of terrorism is detected or suspected.

• Appropriate Scrutiny and Training Requirements

The company shall put in place adequate scrutiny measures on employees' background to ensure compliance with supervisory standards when appointing employees or officials. It shall also adopt a suitable ongoing employee AML-CFT training program.

• Evidence of Compliance

The company shall be able to provide documents to support its compliance with the requirements of AML-CFT statutes.

Article (3) AML-CFT Program

• The company shall adopt an AML-CFT program.

• The type and scope of the measures approved by the company as a part of its program shall have regard to money laundering and terrorism of financing risks and the size, complexity and nature of its business.

• The program shall include, at minimum:

a. the establishment and development of effective AML-CFT policies, measures, regulations and controls and communicating such policies and controls to employees of the company.

b. appropriate scrutiny measures to verify the application of the best standards on appointment of officials and employees and keep employees abreast of the developments of money laundering and financing of terrorism technologies and means and clear explanation of all money laundering and financing of terrorism statutes and the requirements of law and instructions.

c. the existence of an AML-CFT continuous training program for officials and employees.

d. the establishment of an audit and conformity division to examine the scope of compliance with AML-CFT policies, measures, regulations

source of funds of the customer, enhancement of ongoing monitoring of the business relationship, and audit of the operations carried out during the term of this relationship to make sure that operations are in proper progress according to the information it has about the customer.

Article (2) General Responsibilities of AML-CFT

•Responsibility of the Senior Management

The senior management shall be responsible for the policies, measures, regulations and controls of the company which shall be completely and properly adhered to in line with the requirements of AML-CFT Law.

• Risk Based Approach:

The company shall adopt a risk based approach for these rules and their requirements, including:

1. Assessment of money laundering and financing of terrorism risks which is faces, including (raising awareness of customers, purpose of relationship, provided products and services and their objective and the technology in use).
2. Determination of required measures to mitigate such risks.
3. In the preparation and description of risks, the company shall consider at least four risk factors related to the relationship –namely customer risks, product risks, environment risks and jurisdiction risks.
4. The company shall determine any other risk factors related to the business relationship, in particular those emerging from the size, complexity and nature of the company's business.
5. Risk description shall be taken into account when assessing the severity of the due diligence and ongoing monitoring measures to be applied on the customer.

• Know Your Customer (KYC)

The company shall know each one of its customer in line with its respective risk description.

Company:

An establishment licensed by DED for the sale of jewelry, precious metals and gems, real estate brokerage, law firms, private notaries, accountants or service provider offices;

Beneficiary:

The natural person who has or exercises an effective control over the customer, including the natural person on behalf of whom the transaction is carried out, and the natural person who has exercised final effective control on a natural person or a legal entity;

Politically Exposed Persons (PEP)

1. Politically Exposed Persons (PEPs): means the persons who have been or were assigned:
   - Prominent public functions locally or in a foreign country, such as heads of states or government, senior politicians, senior governmental, judicial and military officials and senior executives of state-owned corporations, and important political party officials.
   - Prominent functions in an international organization, namely members of the senior management –i.e. directors, deputy directors, board members or equivalent positions.
2. Close Associates: means those who are widely recognized and to the public to be closed colleagues or personal consultants of the PEPs, especially financial consultants or the persons acting in a financial legal capacity.
3. Family Members: means the persons who are related to a PEP directly (consanguinity) or through marriage, including the persons having a joint beneficial ownership of a legal entity, legal arrangement or a close business relationship with a PEP.
4. The persons having single beneficial ownership of a legal entity or legal arrangement incorporated in favor of the PEP.

Due Diligence Measures:

Means the obtaining of additional documents and information to verify the customers' identity or obtaining of information about the purpose and nature of the business relationship, and information about the

- Management of capital, securities and other assets of the customer.
- Management of bank accounts, saving accounts or securities accounts.
- Organization of contributions to form or operate the companies, form, operate or manage legal persons or legal arrangements to purchase or sell commercial entities.

4. Service providers of companies and trust funds: when preparing or carrying out transactions in favor of a customer in relation to the following activities:
   - Acting as agent of legal persons in the formation of companies.
   - Working or arranging another person to work as manager or secretary of the company or be considered an acting partner or in a similar position in another legal person.
   - Providing a registered office, office address, residence address, correspondence address or administrative address of a company, partnership, any legal person or another legal arrangement.
   - Working (or arranging another person to work as a trustee of an explicit trust fund or assuming a similar position in favor of another form of legal arrangements).
   - Working or arranging another person to work as a holder of shares in the name of another person.

Article (1) Definitions

UAE:
The United Arab Emirates;
Emirate:
Ras Al Khaimah Emirate;
DED:
The Department of Economic Development in the Emirate;
Unit:
The Anti-Money Laundering and Suspicious Cases Financial Information Unit of the Central Bank;

For: Real Estate Agents, Jewelry, Precious Metals and Gems Dealers, Advocates and Legal Consultants, Private Notaries, Accountants and Service Provider Offices

As a part of the efforts of the Department of Economic Development of Ras Al Khaimah (DED) to improve the regulatory and supervisory controls of anti-money laundering and countering the financing of terrorism (AML-CFT), and cope up with local and international developments in this field, and subject to Federal Law No. (9) of 2014 Amending Certain Provisions of Federal Law No. (4) of 2002 Concerning Anti-Money Laundering and its Executive Regulations, promulgated by Cabinet Resolution No. (38) of 2014 and the Financial Action Task Force (FATF) recommendations, real estate brokers, precious metals, gems and jewelry dealers, advocates, legal consultants, accountants and service providers are all subject to AML-CFT obligations in the following cases:

1. Dealers of precious metals, gems or jewelry when carrying out any cash transactions with a customer in a value equivalent to or exceeding the fixed threshold (AED 50,000) or its equivalent of foreign currencies when carrying out one or several transactions that seem to be correlated to each other.
   - Precious metals include gold, silver and platinum, whether in the form of coins, bullions or any similar form.
   - Gems include diamond, corundum, emerald, tanzanite, masterpieces, etc., while jewelry means personal ornaments made of precious metals, gems or pearl.
2. Real estate dealers: such as agents, brokers, developers or merchants of real estate properties when they conclude deals for the account of their customers in relation to the sale or purchase of properties.
3. Advocates, private notaries and accountants when they conclude or carry out financial transactions on behalf of their customers in relation to the following activities:
   - Purchase and sale of properties.

Strategy of RAK DED

2015-2017

Vision:

Pioneer in the performance to build a competitiveness and sustainable economy.

Mission:

To regulate, monitor, support and promote the economic activity in order to boost competitiveness, creativity and stimulate comprehensive and sustainable economic development, embracing transparency and mutual respect in the way we deal with our partners, and relying on qualified national cadres and efficient systems and techniques.

Organizational Values:

1. **Excellence:** We are keen to providing value-added services to meet the needs and the expectations of the customers.
2. **Responsibility:** We commit to perform our responsibilities toward the customers and the community.
3. **Respect:** We treat our employees, our customers and our partners with immense care and mutual respect.
4. **Transparency:** We believe in clear and explicit communication with our customers, partners, employees and suppliers.
5. **Collaboration:** We value the partnerships and cooperative relations with our employees and the relevant authorities.
6. **Creativity & Innovation:** We provide a creativity & innovation stimulating environment.

حكومة رأس الخيمة
Government of Ras Al Khaimah

دائرة التنمية الاقتصادية
Department of Economic Development

Anti-Money Laundering and Countering the Financing of Terrorism (AML-CFT)

Circular No. (7) of 2016